

الفصل الأول
علم أصول النحو
حتى أوائل القرن الثاني الهجري

المبحث الأول

القياس

القياس لغة : التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا قدرته.

واصطلاحاً: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(١٥)

ثم إنّ الأقرب للفهم في تحديد زمن وجود لمسات أولية للنشاطات العلمية التي يمكن أن تعتبر بذورا أولى لعلم أصول النحو أنّه يرجع إلى البدايات لدراسة علم النحو، كما أسلفت، ذلك أن أقدم دليلا من الأدلة الإجمالية المذكورة سالفاً هو القياس، لأنه أقدم ظهوراً في التطبيق لدى النحويين الأوائل، ويدل على ذلك ما يرويه لنا ابن سلام الجمحي^(١٦) المتوفى سنة (٢٣١هـ) - وهو أقرب لذلك الزمن- في كتابه طبقات فحول الشعراء فيقول:- "أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"^(١٧)، وهذا يعني أن أبا الأسود لم يكن مؤسساً للنحو فقط وإنما وضع له أيضاً قياساً يؤسّس دائرته، وإن لم يكن لدينا أمثلة توضح عمق هذا القياس أو سطحيّته، فإنني لم أجد ممن أرّخوا لتاريخ نشأة النحو من أنكر هذا الخبر بل كانوا يؤيدونه ويزيدون عليه^(١٨)، أما ما

روى لنا علي بن يوسف القفطي^(١٩) من أن نصر بن عاصم (ت ٩٠ هـ) كان "أول من وضع النحو وسببه، وهو أول من أخذه عن أبي الأسود الدؤلي وفتق فيه القياس، وكان أنبل الجماعة الذين أخذوا عن أبي الأسود فَنُسِبَ أولُه إليه^(٢٠)" وكذلك ما روى لنا من أن عطاء بن أبي الأسود الدؤلي^(٢١) كان "على شرط أبيه بالبصرة، ثم بعج العربية هو ويحيى بن يعمر^(٢٢) العدوانى بعد أبي الأسود^(٢٣) وأنهما هما اللذان اتفقا- بعد موت أبي الأسود- على بسط النحو وتعيين أبوابه، وبعج مقاييسه... حتى لما استوفيا جزءاً متوافراً من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع هذا النوع^(٢٤)" فإنَّ الواضح من هذه الروايات أنَّ عملَ نصر بن عاصم وعطاء بن أبي الأسود ويحيى بن يعمر العدواني، لم يتجاوز أن وسَّعوا دائرة القياس وطَبَّقوه تطبيقاً واضحاً حمل البعض على أن ينسبوا إليهم أولية تأسيس علم النحو مع أنهم تلمذوا على أبي الأسود كما هو واضح في سياق العبارة السابقة، ويؤيِّد ما ذهبْتُ إليه ما رُوِيَ أيضاً عن عمرو بن دينار^(٢٥) أنَّ الزهري^(٢٦) قال عن نصر بن عاصم : "إنه ليفلق بالعربية تفليقاً"^(٢٧) أي أنه يشقُّها ويوسِّعها حتى يبرزها ويظهرها^(٢٨) وكذلك عمل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) لم يتعدَّ أن كان شرحاً وبياناً وزيادة لما وضعه سابقوه، ولعل ما روي في تراجم النحويين في شأنه يؤيِّد ما ذهبْتُ إليه، فمن ذلك ما رواه ابن سلام الجمحي في طبقاته

من أنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" (٢٩)، وأنه كان "أشد تجريدا للقياس" (٣٠) وأنه هو وعيسى بن عمر الثقفي (٣١) كانا يطعنان على العرب (٣٢)، وكذلك موقفه الدائم مع بعض الشعراء وبخاصة الفرزدق حتى إن الفرزدق هجاه (٣٣) وهذا وما أشبهه من الروايات لا يدل إلا على ولعه بالقياس وتتبُّعه لحن الناس وخاصة الشعراء منهم، ولقد كان ميله الشديد إلى القياس في النحو سببا في أن يحمل بعض الباحثين أولية القياس أو ظهوره إليه (٣٤)، كما نسب أولية النحو إلى نصر بن عاصم لتوسعته لمبادئه وزيادته بعض الشيء على مسائله كما سبق أن ذكرنا، ولا يصلح في نظري أن يكون اعتماد الذين يرجعون أولية وجود القياس إلى ابن أبي إسحاق على ما رووا من أنه "أول من بعج النحو.. (٣٥) " أو ما " يقال إنه أول (٣٦) من علل النحو" إلا أن يفسر بهذا التفسير، إذ قد نُسبت أولية النحو إلى غير واحد من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي مع اتفاق الروايات على أن أوليته لا تتجاوز سيدنا عليا- رضي الله عنه- أو أبا الأسود الدؤلي، وذلك نظرا لجهود كل منهم في توسعة مبادئ النحو، ورسم بعض معالمه، وشرح مسائله على ما سبق ذكره عند عطاء بن أبي الأسود الدؤلي، ويحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم وغيرهم (٣٧) كما أنه لا يكفي دليلا على ذلك ما يُساق له من النماذج العملية في هذا المجال مثل ما رواه ابن سلام قال "وأخبرني

يونس^(٣٨) أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك^(٣٩) :-

مستقبلين شمال الشام تضرِبنا بحاصب كَتْدِيفِ الفُطن منثور
على عمائمنا يُلقي وأرْحُنا على زواحف تَرْجى مُخْها رير

قال ابن أبي إسحاق : أسأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، وقال يونس :- "والذي قال حسن جائز..."^(٤٠) وكذلك ما" روى أبو عمرو^(٤١) أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد:-
وعضُ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسَحًا أو مُجَلَّفُ
فقال له ابن أبي إسحاق : على أي شيء ترفع" أو مُجَلَّف" فقال :
على ما يسوِّعك ويَنوِّعُك، قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق : أصبت
وهو جائز على المعنى أي لم يبقَ سواه^(٤٢) .

كلا هذين المثالين وغيرهما مما يُروى لابن أبي إسحاق لا يعطينا صورة واضحة عن نسبة أولية القياس إليه، كما لا يدل مضمون تلك الأمثلة التي وصلت إلينا مما يُروى له أيضاً- في بسط هذا القياس- على ما يمكن أن يُعدَّ ملامح القياس وأركانه على الأقل، وإنما يذكر فقط كلمة القياس، أما كيف تم؟ وعلى أي أساس تم؟ وما كان يجب أن يراعى فيه حتَّى يتضح أكثر؟ فلم يظهر لنا ذلك مما رُوي له، وهذا لا يعني أنني أنكر جهود ابن أبي إسحاق الخيرة في توسعة دائرة القياس النحوي، وإنما الذي أودُّ أن ألفتَ النظر إليه

هو نسبة أولية ظهور القياس إليه، فهو كغيره- بعد أبي الأسود -
ممدّ للقياس، مبين له، شارح لبعض مسائله، مجرد له، ويؤيد ذلك
قولُ الزبيدي^(٤٣) في طبقاته: " فكان أوّل من أصل ذلك وأعمل فكره
فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد
الرحمن بن هرمز^(٤٤)، فوضعوا للنحو أبوابا، وأصلّوه أصولا...
وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم وصل ما
أصلّوه من ذلك التّألون لهم، والآخزون عنهم، فكان لكل واحد منهم
من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدّ من القياس، وفتق من
المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العلل^(٤٥)" فوضح من هذا
أنّ لكل من هؤلاء العلماء من الإسهام في تقرير مبادئ النحو
وتوجيه مسائله وعلله ما يشكرون عليه، ووضح كذلك أن تلاميذ
أبي الأسود ومن بعدهم بما فيهم ابن أبي إسحاق إنما كان لهم فضل
ما مدّوا من القياس الذي وضعه أستاذهم، وما فتقوا من العلل
وشرحوا من الدلائل والمعاني على ما سبقت الإشارة إليه.

■ هوامش المبحث الأول من الفصل الأول

١- هو نصر بن عاصم الليثي من متقدمي نحوي البصرة، وهو ممَّن أخذوا عن يحيى ابن يعمر، وهو عالم بالقراءات فصيح، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، والناس. ينظر السيرافي، أبو سعيد أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، نشر دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع ط١، ١٩٨٥، القاهرة ٣٨-٤٠، والزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعارف بمصر ص ٢٧ ونحوهما

٢- هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أخذ عن يحيى بن يعمر، وعن نصر بن عاصم الليثي، وكان أعلم الناس في عصره بقياس النحو (ت سنة ١١٧هـ) ينظر اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي ٣١-٣٢، والقفطي أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م، القاهرة ط١، و١٤٠٦هـ، ط١، ودار الفكر العربي- القاهرة،- ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٠٤/٢-١٠٨ ونحوهما.

٣- هو الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه وصاحب علم العروض، أعلم الناس في عصره بالنحو واللغة وأذكاهم وأفضلهم

وأتقاهم (ت ١٧٠هـ) ينظر أبو سعيد السيرافي، المرجع السابق ٥٤-

٥٦، والزبيدي أبو بكر محمد، المرجع السابق ٤٧-٥١.

٤- الأتباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق الدكتور عطية عامر، نشر المطبعة الكاثوليكية في بيروت ١٩٦٣م ص ٢٧.

٥- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ط ٢، نشر تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن = ١٣٥٩هـ ص ٤.

٦- الأتباري أبو البركات، المرجع السابق الصفحة نفسها.

٧- ابن جني أبو الفتح عثمان الخصاص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، نشر دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ١٨٩/١، وابن بابشاذ طاهر بن أحمد شرح المقدمة المحسبة مخطوط برقم الحفظ (٦٦١٧) بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ٢/ب، والسيوطي المرجع السابق الصفحة نفسها.

٨- هو أبو الفتح عثمان بن جني نحوي بارع، لازم أبا علي الفارسي سنين، له تصانيف حسان منها : الخصائص، سر صناعة الإعراب (ت ٣٩٢هـ). ينظر ابن النديم، الفهرست، نشر مكتبة خياط، شارع بلس- بيروت، لبنان ص ٨٧، والأتباري أبو البركات نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ط ٣، ١٩٨٥م نشر مكتبة المنار- الأردن ٣٣٢-٣٣٤.

٩- هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ كان عابداً، كثير الإطلاع، (ت ٤٦٩هـ) له من التصانيف شرح المقدمة المحسبة، والمتن والشرح له، وشرح جمل الزجاجي، وكتاب المفيد في النحو وغيرها. ينظر القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٩٥/٢-٩٧، والسيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان ١٧/٢ ونحوهما.

١٠- الآباري أبو البركات لمع الأدلة ص٢٧، والسيوطي الاقتراح ص٤

١١- هو كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الآباري (ت ٥٧٧هـ)، ومن تصانيفه: أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومنثور الفوائد. ينظر القفطي، علي ابن يوسف المرجع السابق ١٦٩/٢-١٧١، والفيروزآبادي مجد الدين، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة تحقيق محمد المصري، نشر مركز المخطوطات والتراث، الصفاة الكويت ١٩٨٧م، ص١٣٣ ونحوهما.

١٢- وذلك عند الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه (ابن جني النحوي ١٥٣-١٥٤) وهذا لا يعني أنّ المتقدمين لم يذكروا هذه الأدلة بل يعني أنهم لم يعدوها من الأصول أو الأدلة الأصلية التي هي النقل والقياس والإجماع واستصحاب الحال، كما فعل هؤلاء.

١٣- عند الدكتور غريب عبد المجيد نافع في كتابه (أصول النحو القياسية دراسة ونقدا) وانظر إشارة الدكتور غريب إلى ذلك في هامش كتابه (القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي) ص ١٣، فإن الكتاب ما زال مخطوطا كما يبدو، ولم أتمكن من الحصول عليه.

١٤- هو تابعي جليل اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي النمري، سكن البصرة، وصحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه- وأحبّه وأحب آلّه، وأخذ النحو عنه، وقيل هو الذي وضع النحو بنفسه، وتلمذ على يديه ابنه عطاء، ويحيى بن يعمر العدواني، وميمون الأقرن، وعنبسة بن معدان المهري (ت ٦٩ هـ) وأخباره وترجمته متناقلة في كتب تاريخ النحو وغيرها.

ينظر مثلا: اللغوي أبو الطيب المرجع السابق ٢٤-٣٠، والسيرافي أبو سعيد المرجع السابق ٣٣-٣٨ ونحوهما.

١٥- ينظر الدكتور محمود فجال الإصباح في شرح الاقتراح نشر دار القلم بدمشق ص ١٧٥، نقلا عن لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ، ص ٩٣، والإعراب في جدل الإعراب لابن الأنباري أيضا ص ٤٥.

١٦- هو أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي، صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء كان ثقة جليلاً (ت ٢٣١ هـ) ترجمته في اللغوي أبي الطيب المرجع السابق ص ١١٠، و الزبيدي أبي بكر المرجع السابق ص ١٨٠، والقفطي علي بن يوسف المرجع السابق ٣/١٤٣-١٤٥.

١٧- الجمحي محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قراءة وشرح محمود محمد شاكر، نشر مطبعة المدني- القاهرة ١٢/١.

١٨- ينظر مثلاً، الزبيدي محمد بن أبي بكر، المرجع السابق ص ٢١، والفقفي علي بن يوسف، المرجع السابق ٣٩/١ وما بعدها.

١٩- هو أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف بن إبراهيم القفطي ولد بقفط، وكان له إلمام وبراعة بفنون مختلفة وله مؤلفات قيمة، منها إنباه الرواة على أنباه النحاة، وإصلاح الخلل الواقع في الصحاح للجوهري وغيرهما (ت ٦٢٤ هـ). ينظر الحموي ياقوت، معجم الأدباء، الطبعة الأخيرة من مطبوعات دار المأمون، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ١٧٥/٥-٢٠٤، والسيوطي عبد الرحمن، بغية الوعاة ٢/٢١٢-٢١٣ ونحوهما.

٢٠- القفطي علي بن يوسف المرجع السابق ٣/٣٤٣.

٢١- هو عطاء بن أبي الأسود الدولي عالم بالنحو والعربية، تلمذ على أبيه فوسع هو ويحيى بن يعمر دائرة القياس بعد أبيه وأضافا مسائل في النحو حتى نسبت أوليته إليهما. ينظر القفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ٢/٣٨٠-٣٨١.

٢٢- هو يحيى بن يعمر من عدوان وهو تابعي، عالم بالنحو واللغة والقراءة والفقه، أخذ النحو عن أبي الأسود الدولي وبرع فيه وكان فصيحا مأمونا (ت ١٢٩ هـ) ينظر اللغوي أبو الطيب المرجع السابق ٢/٣٨٠-٣٨١.

٢٣- القفطي علي بن يوسف المرجع السابق ٥٦/١.

٢٤- القفطي، المرجع نفسه ٣٨٠/٢-٣٨١ بتصرف.

٢٥- هو أبو محمد عمرو بن دينار المكي الجمحي تابعي جليل، وراوي ثقة، وإمام مجتهد، روى عن بعض الصحابة وكبار التابعين، وروى عنه خلق (ت ١٢٥ هـ أو ١٢٦) ينظر النووي يحيى بن شرف تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية بيروت لبنان بدون تاريخ ٢٧/٢، وابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد غاية النهاية في طبقات القراء، نشر ج. برجستراسر، ومكتبة الخانجي بمصر ١٣٥٢ هـ- ١٩٣٣ م- مطبعة السعادة- مصر ٦٠٠/١-٦٠١ ونحوهما.

٢٦- هو أبو بكر محمد بن مسلم القرشي الزهري المدني تابعي جليل وراوي ثبت، سمع بعض الصحابة وكبار التابعين وكان أعلم أهل عصره بالحديث (ت ١٢٤ هـ). ينظر النووي المرجع السابق ٩٠/١-٩١.

٢٧- الزبيدي أبو بكر محمد الحسن المرجع السابق ص ٢٧، وابن الأنباري نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٤، والقفطي المرجع السابق ٣/٣٤٤، والسيرافي المرجع السابق ص ٣٩.

٢٨- ينظر معنى هذه الكلمة في ابن فارس أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الكتب العلمية- إسما عيليان نجفی إيران- قم- خيابان رام ٤/٤٥٢، والفيروزآبادي، والزواي الطاهر أحمد ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة طبعة دار الفكر، ط ٣، ٥١٩/٣.

٢٩- الجمحي محمد بن سلام المرجع السابق ١/١٤، الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن المرجع السابق ص٣١، ابن الأتباري المرجع السابق ص١٨.

٣٠- ينظر السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق ص٤٣.

٣١- هو عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد المخزومي أخذ النحو والقراءات عن عبد الله بن أبي إسحاق، وله جهد في مَدِّ قياس النحو، روي عنه الأصمعي والخليل ومن في طبقتهم (ت ١٤٩ هـ).
ينظر الجمحي محمد بن سلام، المرجع السابق ١/١٥، ١٩، ٢٠، والتنوخى، الفضل بن محمد مسعد، تاريخ العلماء النحويين البصريين والكوفيين وغيرهم تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، نشر مطابع دار الهلال للأوفست الرياض ١٣٥-١٣٧، ونحوهما.

٣٢- الزبيدي أبو بكر بن الحسن المرجع السابق ص٣٢.

٣٣- ينظر الجمحي محمد بن المرجع السابق ١/١٦، والزبيدي أبو بكر محمد، المرجع السابق ص٣٢.

٣٤- ينظر مثلاً الدكتور عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١م ص٣١٩-٣٢٠، والدكتور محمد حسن عواد في مقدمته لتحقيق الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية (قسم الدراسة) لجمال الدين الإسنوي، نشر دار عمار للنشر والتوزيع ط١، سنة ١٩٨٥م ص٥١، ٥٧، وعبد الحميد حسن القواعد النحوية مادتها وطريقتها نشر مطبعة العلوم بمصر ط٢، سنة ١٩٥٢م ص٨٠.

٣٥- الجمحي محمد، المرجع السابق ١/١٤، والزبيدي أبو بكر محمد،
المرجع السابق ص٣١.

٣٦- ابن الأثير أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص١٨.

٣٧- ينظر الزبيدي أبو بكر محمد، المرجع السابق ص٢٦، والقفطي
علي بن يوسف المرجع السابق ٣/٣٤٣، ٣٤٤، ٣٨٠-٣٨١.

٣٨- هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب مولى بني ضبة، أخذ عن
أبي عمرو بن العلاء، وحماة بن سلمة وكان النحو أغلب عليه (ت
١٨٢هـ) من تصانيفه كتابُ معاني القرآن، وكتاب اللغات. ينظر اللغوي
أبو الطيب، المرجع السابق ص٤٤-٣٧، وابن النديم، المرجع السابق
ص٤٢، والسيوطي بغية الوعاة ٢/٣٦٥ ونحوها.

٣٩- هو يزيد بن عبد الملك بن مروان، بويع للخلافة بعد عمر بن عبد
العزيز بعهد من أخيه سليمان أن يكون الخليفة بعد عمر بن عبد
العزيز في رجب سنة إحدى ومئة وتوفي في شعبان سنة خمس ومئة
للهجرة، ينظر ابن كثير إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق
الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر دار هجر للطباعة
والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٤١هـ-١٣/١٢-١٦.

٤٠- الجمحي محمد، المرجع السابق ١/١٧، والزبيدي أبو بكر محمد،
المرجع السابق ص٣٢.

٤١- قيل: اسمه كنيته، وقيل: اسمه زيان، وهو ابن العلاء التيمي
المازني، أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق، وكان واسع العلم، ورواية

اللغة، خبيراً بلغاتها، وهو من القراء المعتمدين (ت ١٥٤هـ) ينظر السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق ص ٤٦-٤٨، والزبيدي أبو بكر محمد، المرجع السابق ٣٥-٤٠، والفيروز آبادي المرجع السابق ص ١٠١.

٤٢- ابن الأثيري المرجع السابق ص ٢٠.

٤٣- هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي من أئمة النحو واللغة الأندلسيين وله تأليف قيمة منها طبقات النحويين واللغويين، والواضح في النحو، وكتاب الاستدراك على سيبويه وغيرها (ت ٣٧٩هـ). ينظر القفطي علي بن يوسف المرجع السابق ١٠٨/٣-١٠٩، واليماني عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ ص ٣٠٧، ونحوهما.

٤٤- هو عبد الرحمن بن هرمز بن أبي سعد من أهل المدينة أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ويعدّ من أوائل من وضعوا النحو (ت ١١٧هـ). ينظر السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق ص ٤٠، والقفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ١٧٢/٢-١٧٣، ونحوهما.

٤٥- الزبيدي أبو بكر محمد، المرجع السابق ص ١١-١٢.

المبحث الثاني

السمع^(١)

السمع لغة: حسّ الأذن، يقال سمعه سَمْعًا وَسَمْعًا وَسَمَاعًا وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَّةً، وهو ما سمعتَ به فشاع وتكَلَّمَ به^(٢) وفي التنزيل: (أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ) (ق: ٣٧)

واصطلاحاً ما انطبق عليه قول ابن الأنباري في اللمع:- (اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حدّ الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذاً^(٣)) فالسمع يقال له أيضاً : النقل.

وفصّلَه السيوطي فقال : " وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر^(٤) "

فالنقل والسمع الذي كان الطريق إليه الرواية كتابة أو سماعاً لم يحرز مثل ذلك الاهتمام الذي ناله القياس بحيث يعتبر دليلاً نحويًا، وإنما اهتم بذلك اللغويون، وإن تعدّر أن يوجد هناك لغوي لا يكون

له إمام بالنحو، إلا أن الرواية التي يمكن أن تُعدَّ بذوراً أوليّة للنقل والسماع الذي استفاد منه النحو لم تكن نشطت إلا في أوائل القرن الثاني الهجري، والذي ظهر- حسب البحث- على يد أبي عمرو بن العلاء ^(٥) المتوفى سنة ١٥٤هـ، وهو من الطبقة الرابعة البصرية " وكان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق، وكان من جلة القراء الموثوق بهم ^(٦)، وكان مع اهتمامه الكبير باللغة وغريبها يجمع معه الاهتمام بعلم النحو، فكان "أخذ النحو عن نصر ابن عاصم الليثي ^(٧) وعن ابن أبي إسحاق ^(٨) وكان يختلف إلى ابن أبي عقرب ^(٩) في النحو فيما حدّث عنه الأصمعي ^(١٠) فلا يحفظ زميله شعبة ^(١١) حرفاً مما سأل أبو عمرو بن العلاء في العربية لكثرة ^(١٢)، ويصف لنا يونس بن حبيب علمه بالعربية وثقته في اللغة فيقول:- " لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك ^(١٣) " وكانت " الرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة ^(١٤) " بحيث يُعدُّ أبرز أوائل الرواة الذين رحلوا إلى البادية لاستنطاق الأعراب والاستماع إليهم ووَعْي فصاحتهم، وتكاد كتب التراجم تُجمّع على أنه أشد تسليماً للعرب ^(١٥)، وهذا مما يدل على مدى بصيرته بلغات العرب وسعة روايته عنهم على أن ذلك لا يعني عدم وجود السماع قبل أبي عمرو، ولكنه قليل جداً يوجد عند أوائل نحويي البصرة ابتداء

من أبي الأسود الذي قيل إنه يجيب الناس في كلّ اللغة، وقصته مع غلام يطيف به يدرس منه النحو مشهورة جداً^(١٦) ومن روايته قوله " من العرب من يقول لولايَ لكان كذا وكذا^(١٧)" وهكذا عند تلاميذه وغيرهم، ولكنها بنسبة أقل بحيث لا يكاد يستفاد في فهم اللغة وروايتها إلا في مجالس قراءة القرآن، أو مجالس دروس التفسير والحديث أمثال يحيى بن يعمر العدواني، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويمثلون الصف الأول في رواية اللغة^(١٨) وظل الأمر كذلك إلى النصف الأول من القرن الثاني الهجري، هذا ما يمكن أن نشير إليه من بدايات أولية لرواية اللغة والتي كانت طريقها السماع أو النقل المصطلح عليه والمعتمد أصلاً من أصول النحو أو مصدراً من مصادره.

■ هوامش البحث الثاني من الفصل الأول

١- لا شك أن السماع في الأصول النحوية مقدم في الترتيب الاستدلالي على القياس، إذ يشمل الاستدلال بالكتاب والسنة اللذين لهما حق التقدم في الاستدلال على أي دليل آخر، ولكنني قدمت القياس على السماع في ترتيبي هنا نظراً إلى ما أسلفت في مفتتح كلامي على القياس في صـه من هذا البحث من أن القياس أقدم ظهوراً في الاستدلال به والإشارة إلى معالمه في مجالس علماء النحو والصرف.

٢- ابن منظور- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي. نشر دار المعارف ٢٠٩٥/٤ - ٢٠٩٦.

٣- ابن الأثيري أبو البركات، لمع الأدلة، تحقيق د/ عطية عامر، صـ٢٨

٤- ينظر الدكتور محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح صـ٦٧.

٥- وذلك علي ما أفاده ابن جني أبو الفتح في كتابه الخصائص ٣١٠/٣.

٦- الجمحي ابن سلام المرجع السابق ١/١٤، والزبيدي أبو بكر، المرجع السابق صـ٣٥، واللغوي أبو الطيب، المرجع السابق صـ٣٤-٣٥.

- ٧- ابن الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء ص٢٤.
- ٨- الزبيدي أبو بكر محمد، المرجع السابق ص٣٥.
- ٩- هو معاوية بن عمرو، أبو نوفل، ويعرف بابن أبي عقرب عالم بالفقه والنحو واللغة أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء وشعبة بن الحجاج. ينظر الزبيدي المرجع السابق ص٣١، وابن حجر أحمد العسقلاني تهذيب التهذيب نشر مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند حيدر آباد، ط١، سنة ١٣٢٧هـ، دار صادر للطباعة والنشر- بيروت ١٢/٢٦٠.
- ١٠- هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي بصري كان أعلم أهل عصره باللغة والشعر، والأخبار، وله إمام بالنحو (ت ١١٠هـ) ينظر السيرافي، المرجع السابق ص٨٠-١٠٥ والتتوخي الفضل، المرجع السابق ٢١٨-٢٢٤. وسيأتي مزيد التوضيح عنه في صلب البحث.
- ١١- هو أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي أخذ عن ابن أبي عقرب وسمع بعض الصحابة وكثيراً من التابعين وكان من أئمة الحديث عالماً بالأدب والشعر (ت ١٦٠هـ) ينظر النووي، المرجع السابق ٢٤٤-٢٤٦، والسيوطي أبو بكر، المزهري في علوم اللغة وأنواعها تصحيح لجنة من الأساتذة، دار الفكر ٢/٣٦٨-٣٧٤.
- ١٢- الزبيدي أبو بكر، المرجع السابق ص٣١.
- ١٣- الزبيدي أبو بكر، المرجع السابق ص٣٥، وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٢٥.
- ١٤- السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق ص٤٦.

١٥- ويعني ذلك أنه أكثر قبولاً لما يرد عن فصحاء العرب، ولا يتجرأ على تخطئتهم وتغليظهم. ينظر مثلاً الجمحي ابن سلام، المرجع السابق ١٦/١، والزبيدي أبو بكر، المرجع السابق ص ٣٥.

١٦- السيرافي أبو سعيد، المرجع السابق ص ٢٧، والسيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٩٧/٢.

١٧- ينظر ابن عبد ربه العقد الفريد شرح وضبط أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأنباري ط ٢ سنة ١٣٧٥ هـ نشر مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة. ٤٨٥/٢، وجاسم السعدي الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها- التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري، طبع مطبعة النعمان- النجف الأشرف ١٩٧٣ م ص ٢٠٨-٢٠٩.

١٨- انظر تفصيل ذلك في الشلقاني، المرجع السابق ص ١٦٧.

المبحث الثالث

الإجماع

الإجماع لغة : مصدر يستعمل في معنيين، أحدهما: (العزم)، قال تعالى : (فأجمعوا أمركم) (يونس : ٧١) وقال- صلى الله عليه وسلم:- " لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل^(١) " وثانيهما (الاتفاق) يقال: أجمع الرجل، إذا صار ذا جمع، كما يقال: (ألبن وأتمر) إذا صار ذا لبن، وذا تمر، فقولهم : "أجمعوا على كذا" أي صاروا ذوي جمع عليه^(٢)

واصطلاحاً: يرجع إلى المعنى الثاني، فالإجماع عند النحويين هو اتفاق نحوي البصرة والكوفة كما سيأتي في كلام ابن جني في الخصائص.

هذا، وإن دليل الإجماع خلال هذه الفترة لم يقم له قائمة فيما يبدو لي، ويوضح لنا ذلك أنه لما كان الإجماع علماً منتزعا من استقرار هذه اللغة، وأنه أقل ما يكون أن ينعقد من إجماع علماء العربية في البلدين- البصرة والكوفة- ولا بد من استناده إلى النص أو إلى المقيس عليه كما يتضح من قول ابن جني الذي هو أول من فصل

القول في أصل الإجماع في علم العربية فيما أعلم -وذلك في أوائل القرن الرابع الهجري- حيث يقول:- "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، وأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- من قوله: (إنَّ أمتي لا تجتمع على ضلالة) (٣) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره (٤)" فالإجماع في العربية لم يرق إلى درجته في علم أصول الفقه الإسلامي في تلك الفترة على ما قرره ابن جني في هذا النص إلا أنه لم يلبث أن قيّد ذلك بوجوب التمسك بإجماع علماء هذا الفن ما لم يكن عند المخالف دليل قطعي راجح بالنص أو بالقياس المعتمد المكتمل الشروط والضوابط، ونفهم ذلك من قوله أيضاً : "إلا أننا- مع هذا الذي رأينا وسوّغنا مرتكبه- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل، وأعجاز على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن الله- سبحانه وتقدس أسماؤه- قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيح له والتعظيم... إلا بعد أن يناهضه إتيقانا ويثابته عرفاناً ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات

تفكره^(٥) "ومعلوم أن هذه الفترة التي نتحدث عن علم أصول النحو فيها لم تستقلْ بعدُ مدرسة الكوفة النحوية وهي فترة ما بين النصف الثاني من القرن الأول والنصف الأول من القرن الثاني الهجريين، والطبقة الأولى الكوفية لم تبدأ إلا في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري بأبي جعفر الرؤاسي الكوفي^(٦) ؛ لذا لم يبرز في الوجود وقتئذٍ ما يمكن أن يُعدَّ إجماعاً في مسألة ما من المسائل النحوية، اللهم إلا ما يُطلق عليه بعضهم إجماع العرب في رفع الفاعل، ونصب المفعول وما أشبههما، وهذا أمر يكاد يكون عادياً عند علماء النحو.

■ هوامش البحث الثالث من الفصل الأول

١- حديث خرجه أبو داود بلفظ (من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له) في كتاب الصوم، باب النية في الصوم، سنن أبي داود، نشر دار الكتاب العربي بيروت ٣٨٤/١، وابن حنبل أحمد في مسنده ٢٨٧/٦.

٢- ابن منظور علي، المرجع السابق ٦٨١/٢-٦٨٢، مادة (جمع)

٣- خرجه ابن ماجه عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم- يقول : ((إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم)) في سننه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم. ينظر سنن ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد الربيعي ابن ماجه القزويني، بإشراف الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، نشر دار السلام للنشر والتوزيع بالرياض ص ٥٦٦-٥٦٧.

٤- ابن جني أبو الفتح عثمان، المرجع السابق ١٨٩/١-١٩٠.

٥- ابن جني أبو الفتح عثمان، المرجع نفسه ١٩٠/١.

٦- إذ جعله الزبيدي في طبقاته أول الطبقة الأولى من النحويين الكوفيين وهو محمد بن الحسن بن أبي سارة المشهور بأبي جعفر الرواسي أخذ عن عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وكان أستاذ الكسائي والفراء، وأهل الكوفة في النحو، وقيل هو أول من وضع

كتاباً في النحو من الكوفيين، ولم أعر على سنة وفاته مع البحث.
ينظر الزبيدي أبو بكر، المرجع السابق ص ١٢٥، وابن النديم المرجع
السابق ص ٦٤، والقفطي علي بن يوسف، المرجع السابق ١٠٥/٤ -
١٠٩.

المبحث الرابع

الاستصحاب

الاستصحاب لغة : طلب الصحبة، تقول: استصحب علي محموداً فصاحبه.

واصطلاحاً: " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل" كما قال ابن الأنباري^(١). وقال أيضاً في لمع الأدلة ممثلاً له: " وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب^(٢) " .

وبما أنّ الاستصحاب أصل أبرز ما يكون واضحاً من خلال التطبيقات العملية على الظواهر اللغوية أو على أصول مقررة في المسائل النحوية والصرفية عند علماء النحو، وبما أنه لم يصل إلينا من نماذج تلك التطبيقات العملية التي توجد لدى علماء هذه الفترة إلاّ أقلّها، فمن ذلك ما رَوَوْهُ عن ابن أبي إسحاق من تحقيق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين كما يحققهما من كلمة نحو أنت مسافرٌ؟ ويقول : " هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أجريهما على الأصل^(٣) استصحاباً، على أنه كان يخفف إذا شاء ولا يرى به بأساً يقول في جمع خطيئة: خطائيء بالهمزتين بدلاً من (خطايا)^(٤) .

ومن خلال هذا العرض الوجيز نرى أن القياس الذي يُعدُّ بذرة أولى من بذور أدلة النحو، كان وضعه على يد أبي الأسود الدؤلي وهو من الطبقة الأولى من طبقات النحويين^(٥)، وكان مدّه وفتقّه وتطبيقه تطبيقاً واضحاً على أيدي تلاميذه نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر من الطبقة الثانية^(٦)، وكان التجرد له، والميل الشديد إليه، وحمل الناس حتى الشعراء عليه على أيدي عبد الله بن أبي إسحاق من الطبقة الثالثة^(٧)، وعيسى بن عمر الثقفي من الطبقة الرابعة^(٨)، كما يتضح لنا أيضاً أنّ لمساتٍ أوليةٍ لِمَا يُمكنُ أن تُعدَّ بدايات للسمع أو النقل الذي طرّفه الرواية لم تكن إلا معلوماتٍ يسيرة تُستفاد في مجالس القراءة والتفسير وشرح الأحاديث حتى وجدنا خلال تلك الفترة رجلاً علماً في الرواية يمكن أن يُنسبَ إليه أولية هذا النشاط العلمي وهو أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤هـ.

وواضح كذلك أثناء هذا العرض أن الإجماع والاستصحاب لم يكن لهما ما يمكن أن يثبت به بدايات علمية واضحة إلا وجود لمسات يسيرة أثناء تقرير بعض المسائل النحوية أو الصرفية، وكل هذا وذلك من خلال قرن واحد في تاريخ النحو، أعني من النصف الثاني في القرن الأول الهجري إلى النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

وبهذا يظهر لنا أن تاريخ بداية علم النحو لا يمكن فصل تاريخ القياس النحوي والرواية اللغوية عنه، لأنه ليس هناك حدّ زمني واضح بينهما، ومن ثمّ يمكننا أن نعدّ هذه اللمسات الأولية من القياس النحوي والرواية اللغوية في تلك الحقبة من الزمن مرحلة أولى من مراحل نشوء علم أصول النحو والصرف.

■ هوامش المبحث الرابع من الفصل الأول

- ١- ابن الأنباري أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب ص٦٤
- ٢- ابن الأنباري، لمع الأدلة ص ١٤١، واستصحاب الأصل ومظاهره في النحو والصرف للمؤلف ص٥٤، وما بعدها من البحث.
- ٣- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، نشر عالم الكتب - بيروت ١٥٩/١.
- ٤- أبو العباس المبرد، المرجع السابق الصفحة نفسها ١٥٩/١
- ٥- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، المرجع السابق ص٢١.
- ٦- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، المرجع نفسه ص٢٧.
- ٧- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، المرجع نفسه ص٣١.
- ٨- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، المرجع نفسه ص٤٠.